منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

الهيئة العامة لمصايد أسماك
البحر الأبيض المتوسط

حالة مصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود

2020

في لمحة

مصايد الأسماك هي في صميم حياة البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود. فمن الأمن الغذائي إلى سبل عيش الأسر، ومن النمو الاقتصادي إلى خدمات النظام الإيكولوجي، تعتمد بالفعل مجالات كثيرة في الإقليم على الإدارة الفعالة والمستدامة لموارده البحرية الغنية.

والتقرير عن حالة مصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود 2020 هو المرجع النهائي بشأن هذا الموضوع. ولقد وضعت الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة هذه الوثيقة، والطبعة الأخيرة من التقرير الذي يصدر كل سنتين هي الطبعة الأكثر تفصيلاً الصادرة حتى الآن.

ويعكس التقرير عن حالة مصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود 2020 مدى أهمية مصايد الأسماك بالنسبة إلى النسيج الاجتماعي الاقتصادي في الإقليم، ويتيح وفرةً من البيانات الجديدة عن حالة موارد مصايد الأسماك والأنواع الهشّة، وتشكيلة الأسطول الإقليمي، ومساهمة القطاع في الاقتصاد الأزرق والتدابير المتخذة للحفاظ عليه. ويلقي الضوء أيضًا على القضايا الاجتماعية الخاصة بالعمّال، بصورة خاصة في قطاع مصايد الأسماك الصغيرة، الأمر الذي يدعم العديد من المجتمعات المحلية الساحلية.

ويختار هذا الملخّص الموجز استنتاجاتٍ رئيسية من التقرير عن حالة مصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، بما يعطي للقارئ العادي لمحةً عن جميع هذه المواضيع، ويلخّص البيانات الهامة ويشرح التطورات الملحوظة.

حالة الأسطول

الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط مسؤولة عن الإشراف على أسطول الصيد في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، وتعمل بشكل وثيق مع البلدان الساحلية الخمسة والعشرين في الإقليم لرصد وإدارة السفن من جميع الأنواع والأحجام، بدءًا من المجموعة الواسعة من سفن الصيد الصغيرة الحجم التي تشكل 83 في المائة من إجمالي الأسطول وصولاً إلى سفن الصيد الصناعية بشباك الجرّ وشباك الجرف، والسفن المزوّدة بخيوط طويلة وغيرها من السفن.

وتبيّن أحدث البيانات التي تمّ جمعها أن أعداد السفن في أسطول الصيد بقيت من دون تغيير كبير خلال السنتين الأخيرتين، حيث تستضيف تركيا، وتونس، واليونان وإيطاليا حوالي 60 في المائة من السفن:

▪ السفن الصغيرة	71 400/ 83 في المائة
▪ الجرافات القاعية	6 700/ 7.8 في المائة
▪ سفن الشباك القابضة وسفن شباك الجر السطحية	4 300/ 5.1 في المائة
▪ أقسام أخرى من الأسطول	3 600/ 4.2 في المائة
إجمالي عدد السفن	**87 600**
الحمولة الإجمالية	**903 270 طنًا**

وتختلف تشكيلة الأسطول باختلاف الإقليم الفرعي. فالسفن الصغيرة هي الأهم في هذا القطاع، وبخاصة في البحر الأسود ووسط وشرق البحر الأبيض المتوسط. وتضطلع مراكب الجرّ بدور هام في البحر الأدرياتيكي وفي وسط وغرب البحر الأبيض المتوسط، في حين أن سفن الشباك القابضة وسفن شباك الجر السطحية ممثّلة إلى حدّ كبير في هذه المواقع الأخيرة.

يتوافق ترقيم الأشكال مع تقرير حالة مصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود 2020.

الشكل 9 – عدد سفن الصيد العاملة حسب القسم المحدد من الأسطول والإقليم الفرعي للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط

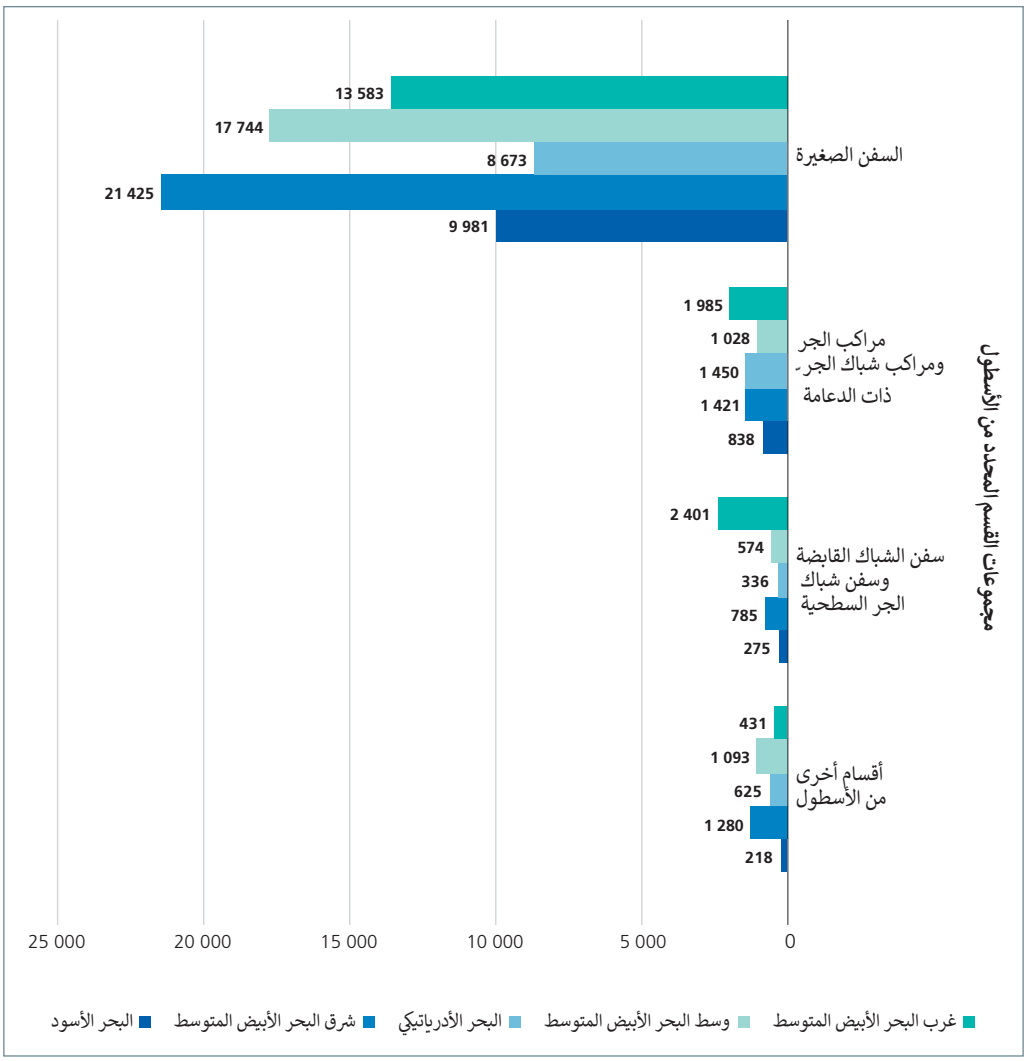

مصايد الأسماك الطبيعية

في حين لم ينمُ الأسطول منذ عام 2016، تكشف الأرقام الأخيرة أن إجمالي عمليات الإنزال في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود قد ازداد بنسبة تتراوح بين 2 و3 في المائة. كما أن سفن الشباك القابضة وسفن شباك الجر السطحية التي تستهدف الأنشوفة أو السردين مسؤولة عن أكثر من نصف إجمالي المصيد.

أما إجمالي المصيد في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود في عام 2018 فقد بلغ 700 175 1 طن.[1]

توفّر ثلاثة بلدان معًا نسبة 50 في المائة تقريبًا من هذا المجموع من حيث الوزن، حيث تخطّت الجزائر مؤخرًا تونس باعتبارها البلد الذي يساهم في أكبر ثالث حصة.

[1] باستثناء الأنواع الشبيهة بأسماك التونة.

الشكل 14 – متوسط عمليات الإنزال السنوية للأطراف المتعاقدة في الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة، والأطراف غير المتعاقدة والجهات المعنية من غير الدول التي تساهم في 5 في المائة على الأقل من إجمالي المصيد في منطقة التطبيق التابعة للهيئة، للفترة 2016-2018

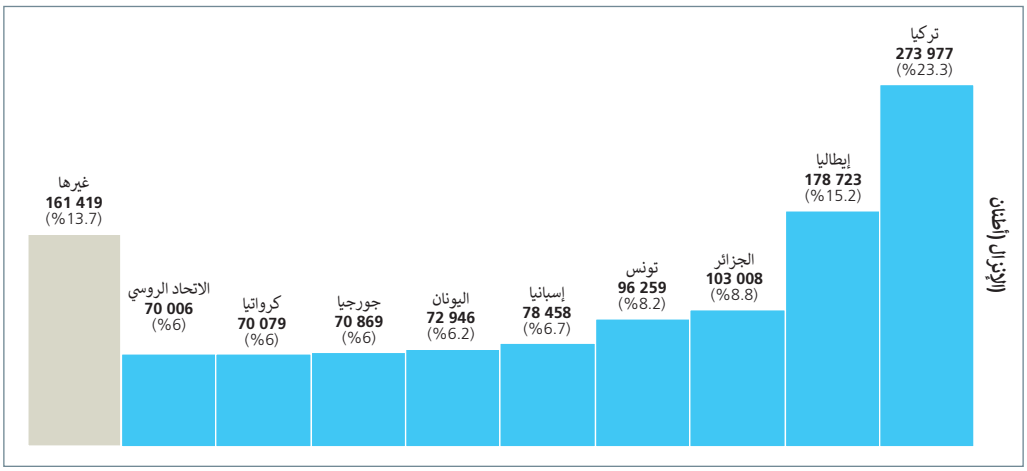

ومن بين بلدان الصيد الرئيسية في **البحر الأبيض المتوسط** (المصيد السنوي أكثر من 000 2 طن)، شهدت تركيا الزيادة الأكبر في عمليات الإنزال (20.4 في المائة) منذ صدور الطبعة السابقة للتقرير عن حالة مصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، في حين سجّل المغرب الانخفاض الأكبر (10.6- في المائة).

وفي **البحر الأسود**، إن الزيادات الكبيرة في عمليات الإنزال في جورجيا (79 في المائة، تُعزى في معظمها إلى التقلبات في مصيد الأنشوفة) ورومانيا (73.9 في المائة) عوّضت عن تراجع بنسبة 13 في المائة سجّلته تركيا.

الشكل 16 – تقلّب النسبة المئوية بين إجمالي عمليات الإنزال المسجلة خلال الفترة 2014-2016 وإجمالي عمليات الإنزال المسجلة خلال الفترة 2016-2018 من جانب الأطراف المتعاقدة في الهيئة العامة لمصايد البحر الأبيض المتوسط، والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة، والأطراف غير المتعاقدة والجهات المعنية من غير الدول

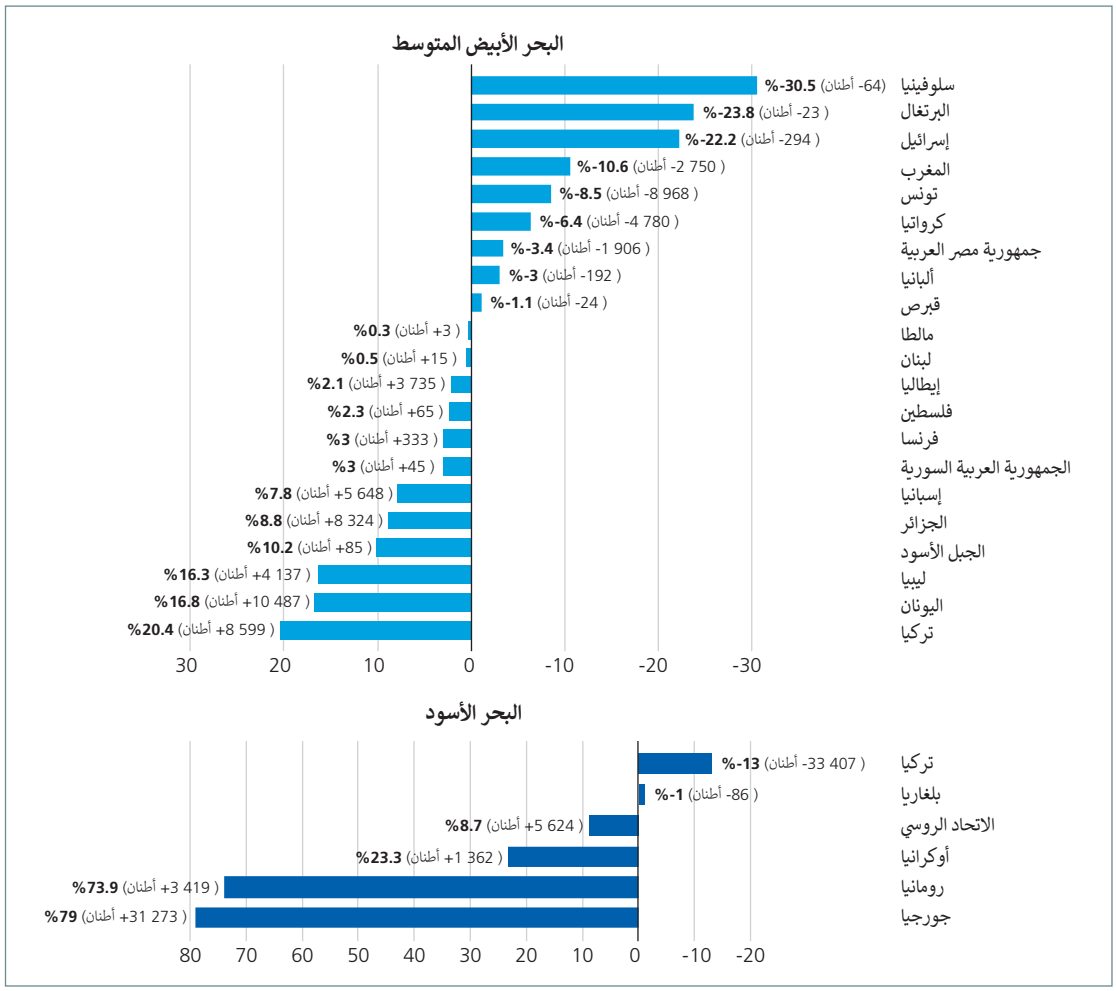

الأنواع ذات الأولوية

لقد تغيّرت تشكيلة إجمالي المصيد في الإقليم على مرّ الزمن، ويعُزى هذا التغيير في بعض الحالات إلى انخفاض الكتلة الحيوية للأرصدة، وفي حالات أخرى إلى اعتماد تدابير الإدارة. وهذا الاختلاف واضح في الاتجاهات المتغيرة في عمليات إنزال الأنواع ذات الأولوية:

- **الأسماك السطحية الصغيرة: تقلّبات كبيرة**، أدنى بكثير من الذروات التاريخية المسجّلة في ثمانينات القرن الماضي.
- **الأنواع القاعية: تراجع عمليات الإنزال** من سمك النازلي الأوروبي، وسمك القدّ، والكركند النرويجي، وسمك الترس وسمك موسى.
- **الرخويات والقشريات: ازديادت عمليات الإنزال بصورة عامة** من الحبّار، وحلزون الرابا، وروبيان السرعوف منقط الذنب، وروبيان المياه العميقة الوردي، والروبيان الأزرق والأحمر والروبيان الأحمر العملاق.

وقد تراجع مصيد الأنواع التي توجد مخاوف بشأن صونها، مثل سمك الجيث الأوروبي وكلب البحر ذو الشوكة في البحر الأسود بشكل حاد وكاد ينعدم في السنوات الأخيرة، الأمر الذي يعكس على الأرجح الحالة الحرجة لهذه الموارد والتدابير المتخذة للتقليل من أي تأثير آخر لمصايد الأسماك عليها.

موارد مصايد الأسماك

إن الزيادة الإجمالية الأخيرة في المصيد في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، مقرونةً بجهود الصيد المستقرة عامةً، تُظهر انعكاسًا متواضعًا إنما مُرحبًا به في الاتجاهات السلبية لحالة موارد مصايد الأسماك في الإقليم. ولكي تستمر مصايد الأسماك في الاضطلاع بدورها الاجتماعي والاقتصادي الحاسم في وجه تغير المناخ وازدياد الضغوط البشرية على البيئة البحرية، فالجهود لإعادة بناء الأرصدة بما يتيح لها تحقيق الحدّ الأقصى من إنتاجها المستدام ضرورية وتتطلب إدارة فعالة.

ولطالما كان تخفيض الاستغلال المفرط الهدف الرئيسي للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط في منطقة تطبيقها منذ صدور التقرير عن حالة مصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود 2018، كما أن الزيادات الكبيرة في جودة وكمية البيانات المتوفرة أفضت إلى اعتماد جهود أكبر وأفضل في مجال الإدارة على المستوى المحلي، والإقليمي الفرعي والإقليمي.

وباتت المشورة بشأن حالة موارد مصايد الأسماك متوفرة لحوالي 85 وحدة إدارة، تغطي 50 في المائة تقريبًا من إجمالي المصيد في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، في 26 من أصل 30 مناطق فرعية جغرافية.

وتبيّن البيانات المتصلة بموارد مصايد الأسماك في التقرير عن حالة مصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود 2020 بوضوح أنه ما زال ينبغي بذل الكثير من الجهود، إنما التطوّرات الإيجابية تعكس النتائج التي تشهد تحسّنًا تدريجيًا في الإقليم:

- مع أن نسبة 75 في المائة من الأرصدة المقدرة بقيت تخضع لاستغلال مفرط عام 2018، فقد بلغت هذه النسبة قبل ستة أعوام 88 في المائة.
- انخفض معدل الاستغلال المفرط بنسبة مشابهة، من 2.9 x الحد الأقصى من الإنتاج عام 2012 إلى 2.4 x الحد الأقصى من الإنتاج عام 2018.
- تُلاحظ زيادة في مستويات الكتلة الحيوية في 6 من أصل 18 من الأرصدة، وباتت نسبة 46 في المائة من الأرصدة المقدّرة تتمتع الآن بكتلة حيوية مرتفعة نسبيًا.

تدابير الإدارة

يسمح تحسن المعلومات المتاحة عن مصايد الأسماك للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط بالعمل مع أعضائها من أجل تحسين وضع الأرصدة من خلال مجموعة من تدابير الإدارة. وبفضل التقدم الملحوظ منذ صدور الطبعة الأخيرة من حالة مصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، تتوفر اليوم عشر خطط للإدارة في الهيئة العامة تشمل حوالي 150 4 سفينة.

ولقد اتُخذت خطوات هامة لزيادة قدرات الإدارة المكانية: وهي تشمل خطط الرصد الجديدة لمناطق الصيد المحمية، وتحديد بصمة مصايد الأسماك الرئيسية والتعرّف على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة والأماكن الساخنة للأصناف الدالّة على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة، إضافةً إلى إنشاء قاعدة بيانات ديناميكية للموائل والأنواع القاعية الحسّاسة.

فالإدارة الناشطة تُحدث فرقًا هائلاً. وتستهدف خطط الهيئة العامة لإدارة مصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط عددًا من الأرصدة ذات الأولوية، ويوفّر هذا التقرير الأخير أمثلةً عن بعض التطوّرات الهامة. كما أن بعض سمك النازلي الأوروبي يُظهر إشارات تعافٍ في البحر الأبيض المتوسط في مقابل تراجع نسبة استغلال سمك الترس في البحر الأسود فيما كانت تتجدّد الكتلة الحيوية لأرصدة التفريخ فيه خلال السنوات الأربعة الأخيرة حتى الوصول إلى قيمة (حدود احترازية للكتلة الحيوية أو B_{PA}) تخفض إمكانية الهبوط.

الشكل 82 – التقدم السنوي في الكتلة الأحيائية (B/B_{PA}) (إلى اليمين) لجهة الكتلة الأحيائية لأرصدة التفريخ ونسبة الاستغلال (F/F_{MSY}) (إلى اليسار) لسمك النازلي الأوروبي في البحر التيراني ومضيق صقلية، ولسمك الترس في البحر الأسود

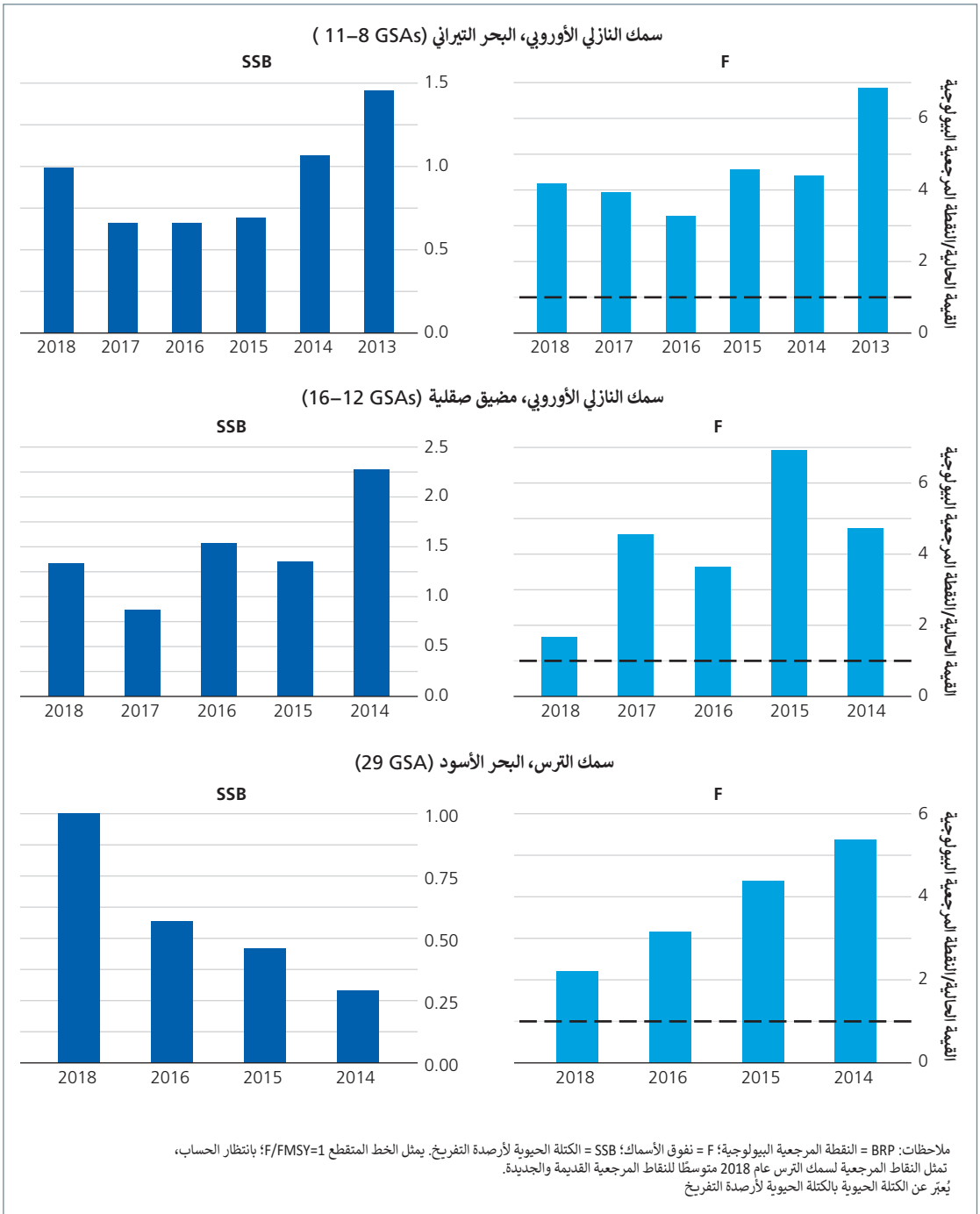

ملاحظات: BRP = النقطة المرجعية البيولوجية؛ F = نفوق الأسماك؛ SSB = الكتلة الحيوية لأرصدة التفريخ. يمثل الخط المتقطع F/FMSY=1؛ بانتظار الحساب، تمثل النقاط المرجعية لسمك الترس عام 2018 متوسطًا للنقاط المرجعية القديمة والجديدة.
يُعبّر عن الكتلة الحيوية بالكتلة الحيوية لأرصدة التفريخ

منطقة صيد محمية في جابوكا/بومو بيت

يشكل إنشاء منطقة صيد محمية في جابوكا/بومو بيت مثلاً عن أفضل الممارسات في التعاون عبر الوطني والأخذ بآراء صيادي الأسماك وغيرهم من أصحاب المصلحة لدى وضع تدابير حماية مكانية. وتتحمل إيطاليا وكرواتيا مسؤوليةً مشتركة عن إنفاذ القيود في هذه المنطقة، الأمر الذي يتسم، بالإضافة إلى استضافة نظام إيكولوجي غني يضم أنواعًا معرضة للخطر، بأهمية بالنسبة إلى تكاثر الأرصدة التجارية الرئيسية، مثل سمك النازلي الأوروبي، والكركند النرويجي وروبيان المياه العميقة الوردي.

وتترافق تدابير الحماية المكانية بخطة رصد علمية شاملة بدأت تُظهر نتائج مشجعة بعد مرور سنتين على إنشاء منطقة الصيد المحميّة. وتشمل هذه النتائج كثافةً عالية ووفرة في الأرصدة الرئيسية ذات الأولوية التي تشملها منطقة الصيد المحمية، ضمن المنطقة المحمية وفي المناطق المتخمة على السواء.

المصيد العرضي والأنواع الهشة

يبقى المصيد العرضي مسألةً هامة لجهة الإدارة في مصايد الأسماك، بما يشمل الصيد المرتجع للموارد غير المرغوب بها والصيد العرضي للأنواع الهشة غير المستهدفة.

وكما يفيد به التقرير عن حالة مصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود 2018، يُقدر المصيد المرتجع السنوي في البحر الأبيض المتوسط بحوالي 000 230 طن (18 في المائة من إجمالي المصيد)، في حين يتم ارتجاع 000 45 طن تقريبًا (10 إلى 15 في المائة من إجمالي المصيد) في البحر الأسود. كما أن مصايد شباك الجر القاعية مسؤولة عن أغلبية هذه الكمية في جميع المناطق الفرعية الجغرافية، في حين أن مصايد الأسماك الصغيرة تُظهر معدلات ارتجاع دون نسبة 10 في المائة. ومن الصعب رصد المصيد المرتجع: بالفعل، فإن جمع مزيد من البيانات في هذا المجال وتقديم تقييم مفصّل ومحدّث هما هدفان رئيسيان في التقرير المقبل.

ويعرض التقرير عن حالة مصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود عام 2020 معلوماتٍ جديدة تكشف عن الصيد العرضي للأنواع الهشة، الأمر الذي يتطلب إدارة متأنية لضمان الحد الأقصى من الحماية والتعافي. وتتعلق الحالات الأكثر شيوعًا التي أفاد عنها التقرير بسلحفاة البحر الضخمة الرأس، تتبعها أسماك القرش والراي- وبشكل رئيسي القرش ذو القضيب الرملي، والقرش الأملس الناعم، وسمك الجيتار الأسود الذقن. وأمّا أنواع الحيتانيات التي يفيد عنها التقرير في أغلب الأحيان فهي الدولفين المخطط في البحر الأبيض المتوسط وخنزير بحر الموانئ في البحر الأسود. وفي هذه الأثناء، الطيطويات من سلالة الطيور النوية الأكثر تأثراً هي الطيور البحرية.

وبالتالي، فإن فهم الصيد المرتجع واعتماد التدابير الفعالة لخفض مستوياته يشكل خطوةً أساسية باتجاه التقليل إلى الحدّ الأدنى من الصيد المرتجع، وآثار مصايد الأسماك على الأنواع الهشة وعلى النظام الإيكولوجي البحري بصورة عامة. وهناك اعتبارات هامة أيضًا تتعلّق باستدامة القطاع في الأجل الطويل. وتعمل الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط على وضع بروتوكولات ومنهجيات مشتركة للعمل على هذه المسألة على نحوٍ فعال أكثر في الإقليم.

العوامل الاجتماعية والاقتصادية

يبيّن التقرير عن حالة مصايد الأسماك للبحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود 2020 كيف أن مصايد الأسماك الطبيعية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود تساهم بشكل هام في الاقتصاديات الإقليمية، وتدرّ عائدات مباشرة، وتوجّه الإنفاق الأوسع نطاقًا وتوفر فرص عمل أساسية. وفي الإقليم بكامله، فإن مقيمًا واحدًا من أصل كل 1 000 مقيم على السواحل هو صياد أسماك، وفي كرواتيا والمغرب وتونس، قد يقترب هذا العدد من واحد إلى 100. إنما توفّر بعض مصايد الأسماك -وبخاصة الصغيرة منها- سبل عيش غير أكيدة، وكما بيّنته جائحة كوفيد-19 بوضوح كبير، يتطلب هذا القطاع وجود إطار متين للحماية الاجتماعية من أجل ضمان قدرته على الصمود في وجه الصدمات.

وبصورة عامة، ارتفعت أرقام العائدات في عام 2018 بحوالي 300 مليون دولار أمريكي[2] منذ عام 2016:

- البحر الأبيض المتوسط: 3.4 مليارات دولار أمريكي
- البحر الأسود: 251 مليون دولار أمريكي

إجمالي العائدات المباشرة لمصايد الأسماك: 3.6 مليارات دولار أمريكي

تُقدر المساهمة الاقتصادية الأوسع لمصايد الأسماك في الإقليم، بما في ذلك العائدات المباشرة وغير المباشرة، بقيمة **9.4 مليارات دولار أمريكي**.

[2] معدّلة لغرض التضخم ومحتسبة بالسعر الثابت للدولار الأمريكي لعام 2018

الأنواع التجارية العشرة الأهم حسب القيمة: البحر الأبيض المتوسط	
السردين	349 375 929 دولارًا أمريكيًا
الأنشوفة الأوروبية	308 438 492 دولارًا أمريكيًا
سمك النازلي الأوروبي	237 433 394 دولارًا أمريكيًا
روبيان المياه العميقة الوردي	218 795 181 دولارًا أمريكيًا
الحبّار الشائع	203 874 915 دولارًا أمريكيًا
الأخطبوط العادي	171 080 261 دولارًا أمريكيًا
الروبيان الأزرق والأحمر	148 740 272 دولارًا أمريكيًا
سمك البوري الأحمر	144 991 024 دولارًا أمريكيًا
سمك الفريدي الأحمر المألوف	130 492 265 دولارًا أمريكيًا
سمك البوري (لا سيما سمك البوري الأحمر وسمك البوري المخطط)	103 502 345 دولارًا أمريكيًا

الأنواع التجارية الثلاثة الأهم حسب القيمة: البحر الأسود	
الأنشوفة الأوروبية	853 784 275 دولارًا أمريكيًا
سمك القدّ	866 658 19 دولارًا أمريكيًا
الماكريل الفرسي	874 578 19 دولارًا أمريكيًا

وفي سوق العمل، توفّر مصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود 225 000 وظيفة على متن السفن؛ ومن خلال إضافة فرص عمل أخرى متصلة بمصايد الأسماك على امتداد سلسلة القيمة، يبلغ الإجمالي المقدّر 785 000 فرصة عمل. غير أن التقرير عن حالة مصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود 2020 يبيّن أن العمّال الحاليين يشيخون؛ وأكثر من النصف تقريبًا هم فوق الأربعين من العمر، في حين أن 17 في المائة منهم فقط هم دون الـ25 من العمر. وسوف يكون الدعم الاستباقي ضروريًا لضمان أن تبقى قوة عاملة ماهرة متوفرة في المستقبل.

مصايد الأسماك صغيرة النطاق

لطالما كانت مصايد الأسماك الصغيرة النطاق لمئات السنوات جزءًا لا يتجزأ من المجتمعات والثقافات حول البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود. وما زالت تمثل اليوم الأغلبية العظمى من سفن الصيد (83 في المائة) وفرص العمل القائمة على الصيد (57 في المائة) في الإقليم. وفي الوقت ذاته، تأثيرها متدنٍ نسبيًا على الأرصدة السمكية إذ توفّر 15 في المائة فقط من إجمالي المصيد في الإقليم.

- 71 400 سفينة (83 في المائة من إجمالي الأسطول)
- 127 000 شخص (57 في المائة من إجمالي فرص العمل)
- 1.04 مليارات دولار أمريكي (29 في المائة من إجمالي العائدات)
- 175 000 طن (15 في المائة من إجمالي المصيد)

ورغم الأهمية الواضحة للقطاع الصغير الحجم، فإن المنافع الاقتصادية المتأتية من مصايد الأسماك غير موزّعة بشكل متكافئ. وتدرّ مصايد الأسماك صغيرة النطاق نسبة 29 فقط من إجمالي عائدات مصايد الأسماك وتشهد متوسط أجر سنوي يبلغ 868 4 دولارًا أمريكيًا، أي أقل من نصف الأجر الذي يتم تقاضيه على متن مراكب الصيد بالجرّ، وأكثر من المتوسط بقليل فقط من الأجر على متن مراكب شباك الجرف.

غير أن طبيعة العمل في القطاع الصغير الحجم تختلف عنها في القطاع الصناعي. وغالبًا ما يعمل صيادو الأسماك على نطاق صغير بشكل موسمي، ويكادون يستهلكون نسبة أعلى من مصيدهم، ويعتمدون على الصيد لتحقيق الأمن الغذائي أكثر ممّا تعتمد عليه قطاعات صيد أخرى. ومن المرجح أن الصيادين على نطاق صغير يشاركون في أنشطة مهنية أخرى أيضًا، بما يوفّر لهم مصادر إضافية من العائدات. على سبيل المثال، تمثل مصايد الأسماك صغيرة النطاق نسبة 55 في المائة من العائدات المتأتية من استخدامات الأسطول الإقليمي من غير مصايد الأسماك (السياحة، وتربية الأحياء المائية، وما إلى ذلك). ويمثل هذا التنويع في مصادر الدخل مكونًا حاسمًا في قدرة القطاع الصغير الحجم على الصمود.

والتقرير عن حالة مصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود 2020 يلقي الضوء على هذا القطاع، وعلى التقدم المحرز باتجاه تحقيق الرؤية المحددة في خطة العمل الإقليمية لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق[3] لقيام قطاع صغير صحي ومستدام. ومن الواضح أنه فيما سجلات خصائص السفن شاملة، يجب تحسين المعلومات عن المصيد وصيادي الأسماك بحدّ ذاتهم. وتطلب حاليًا نصف الأطراف المتعاقدة في الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة من صيّادي الأسماك على نطاق صغير الإبلاغ عن عمليات الإنزال في موانئ محددة، و40 في المائة فقط منها تطلب استخدام السجلات أو غيرها من أدوات الإبلاغ الذاتي. وفي هذه الأثناء، 30 في المائة فقط من هذه الأطراف تجمع البيانات عن مصايد الأسماك غير القائمة على السفن، مثل صيد السمك.

ونظرًا إلى أهمية سبل العيش في مصايد الأسماك صغيرة النطاق، من الواضح أيضًا أن تحسين الوصول إلى برامج الحماية الاجتماعية والخدمات المالية قد يؤدي دورًا في تعزيز قدرة المجتمعات المحلية الساحلية على الصمود. على سبيل المثال، مع أن ثلاثة أرباع الأطراف المتعاقدة في الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة تقدّم التغطية الصحية ومعاشات الشيخوخة لصيادي الأسماك على نطاق صغير، يفيد التقرير عن حالة مصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود لعام 2020 أن نسبة 40 في المائة منها لا توفّر أي إمكانية للحصول على تأمين ضد البطالة، الأمر الذي يساهم في هشاشة صيادي الأسماك.

بالتالي، ولأسباب اجتماعية واقتصادية ولأسباب تتصل بإدارة مصايد الأسماك، تبقى الأولوية لمواصلة التقدم باتجاه تحقيق الأهداف الواردة في خطة العمل الإقليمية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق.

[3] خطة العمل الإقليمية لمصايد الأسماك الصغيرة متاحة على الموقع: http://www.fao.org/gfcm/activities/fisheries/small-scale-fisheries/rpoa-ssf

المستقبل

الزيادات الكبيرة في جودة وكمية المعلومات المتأتية عن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط توجّه اعتماد قدر أكبر من التدابير الأفضل نوعية لإدارة مصايد الأسماك على المستوى المحلي والإقليمي الفرعي والإقليمي- وتفضي هذه التدابير إلى نتائج. وكما يبينه التقرير عن حالة مصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود 2020، بدأت الهيئة بعكس الاتجاه السائد للاستغلال المفرط في الإقليم، مع زيادة بأكثر من 10 في المائة في حصة الأرصدة التي يتم استغلالها على نحو مستدام، وانخفاض بأكثر من 15 في المائة لنسب الاستغلال، إلى جانب ارتفاع في إجمالي الكتلة الحيوية للأرصدة.

ولقد أُحرز تقدم في الاتجاه الصحيح إنما تبقى تحديات عديدة قبل أن تتمكن مصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود من تأمين مستقبل مستدام مؤكد يتزامن مع مساهمات قصوى في الاقتصاد الأزرق. كما أن المصيد أقل ممّا كان عليه في ثمانينات القرن الماضي، ومعدلات الاستغلال ما زالت مرتفعة جدًا، وينبغي تمديد خطط الإدارة وتقليص الصيد المرتجع والصيد العرضي، ويتطلب تقادم الأسطول وشيخوخة القوى العاملة دعمًا اجتماعيًا أقوى. وبفضل الاهتمام الوثيق الذي يوليه التقرير عن حالة مصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود 2020 لجميع القضايا، من الممكن مواصلة اتخاذ الخطوات الفعالة لمعالجتها.

حالة مصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود 2020 في لمحة

تستند حالة مصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود في لمحة إلى التقرير الرئيسي لهيئة مصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط الذي يصدر كل سنتين بعنوان حالة مصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود.

ويشكل المطبوع بنسخته الكاملة لمحةً عامة عن الاتجاهات الإقليمية والإقليمية الفرعية المتاحة حاليًا في مصايد الأسماك، وتتضمن طبعة العام 2020 معلوماتٍ وبيانات أكثر من أي وقت مضى. وتقدم الوثيقة بعنوان «حالة مصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود في لمحة» ملخصًا عن هذا المطبوع وتوفّر للقارئ العادي لمحة سريعة ومبسطة عن المواضيع والاستنتاجات الواردة فيها.

ويغوص التقرير في تشكيلة أسطول الصيد الإقليمي وإحصائيات الإنتاج في مصايد الأسماك الطبيعية والوضع الحالي لمصادر مصايد الأسماك، بما في ذلك الصيد العرضي والأنواع الهشة. ويوفّر بشكل خاص صورة أكثر تفصيلاً عن القطاع الصغير الحيوي، لجهة أنشطته في البحر وفي السياق الاجتماعي والاقتصادي الأوسع نطاقًا للمجتمعات الساحلية في الإقليم. كما يجري التحقق من تدابير الإدارة في الأجل الطويل، مع إلقاء الضوء على أساليب عمل الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط لضمان استدامة مصايد الأسماك الرئيسية في الإقليم في المستقبل.

كذلك، تنظر الوثيقة بعنوان «حالة مصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود في لمحة» في الاستنتاجات حول جميع هذه المواضيع، وتلخّص البيانات الهامة وتشرح التطوّرات الهامة. ولدى البحث في المعلومات الأحدث والأكثر موثوقية عن مصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود والمجتمعات التي تدعمها، وهذه يجب أن تكون نقطة البداية.

التصميم الشكلي: Chiara Caproni
صورة الغلاف: ©GFCM/Pier Paolo Cito

بعض الحقوق محفوظة. ويتاح هذا العمل بموجب الترخيص نُسب المُصنَّف - غير تجاري - الترخيص بالمثل 3.0 منظمة حكومية دولية CC BY-NC- SA 3.0 IGO
© FAO, 2021

This publication has been produced with the assistance of the European Union. The contents of this publication are the sole responsibility of FAO and can in no way be taken to reflect the views of the European Union.

CB2427AR/1/01.21